

Distr.: Limited  
18 October 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة التاسعة

فيينا، ١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

## مشروع التقرير

المقررة: مايتيه فرنانديس غارسيا (الأرجنتين)

إضافة

ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة  
عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

دال- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة  
والإتجار بها بصورة غير مشروعة

١- نظر المؤتمر، في جلسته السادسة المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في البند ٢ (د) من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها: بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة". ومن أجل النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على المؤتمر:

(أ) تقرير الأمانة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والإتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2018/4)؛

(ب) مذكرة من الأمانة بشأن التقريرين عن اجتماعي الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية، المعقودين في فيينا من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧، ويومي ٢ و٣ أيار/مايو ٢٠١٨. (CTOC/COP/2018/8).

٢- وألقى ممثل للأمانة كلمة افتتاحية.



- ٣- وتكلم ممثلو الجزائر والأرجنتين والبرازيل والكويت والمكسيك ونيجيريا والبرتغال وإسبانيا والهند وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) والاتحاد الأوروبي.
- ٤- وتكلم أيضاً ممثل فرنسا والمراقب عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

## المداولات

- ٥- عرض ممثل المكسيك، بالنيابة عن رئيسي الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية في الاجتماعين الخامس والسادس المعقودين في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ ويومي ٢ و٣ أيار/مايو ٢٠١٨، تقرير هذين الاجتماعين (CTOC/COP/WG.6/2017/4 وCTOC/COP/WG.6/2018/4).
- ٦- وأكد عدة متكلمين على أهمية بروتوكول الأسلحة النارية واتفاقية الجريمة المنظمة باعتبارهما الصكين الرئيسيين لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وناشدوا الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في البروتوكول أن تفعل ذلك. وأشار متكلمون آخرون إلى أهمية تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية بالتآزر مع الصكوك الأخرى ذات الصلة مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.
- ٧- وأشار بعض المتكلمين إلى أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية على وجه كامل ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية تقع على عاتق الدول، ولكنهم أكدوا على أهمية التعاون والحوار بين الدول وأصحاب المصلحة المعنيين.
- ٨- وشدد العديد من المتكلمين على الروابط القائمة بين الاتجار بالأسلحة النارية من جانب والأشكال الأخرى للجرائم الخطيرة والمنظمة، لا سيما الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص والإرهاب، من جانب آخر. كما أبرزوا الأثر السلبي الذي تخلفه الأسلحة النارية غير المشروعة على الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، والسلام والتنمية، والجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار. وعلاوة على ذلك، حدد أحد المتكلمين الأسلحة النارية غير المشروعة بوصفها عاملاً رئيسياً ييسر الاتجار بالموارد الطبيعية، مثل المعادن والأخشاب.
- ٩- وقدم العديد من المتكلمين لمحة عامة عن الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع ومكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة. وشملت تلك الجهود وضع الاستراتيجيات وخطط العمل المتكاملة للتصدي لهذه الأنواع من الجرائم؛ وإنشاء المؤسسات المناسبة والوحدات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة النارية في إطار أجهزة الشرطة والقضاء؛ وسن تشريعات ملائمة وإنشاء أنظمة وافية لمراقبة الأسلحة النارية، ونظم شاملة لحفظ السجلات؛ وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي وكذلك فيما بين مختلف أجهزة الأمن الوطنية؛ وتشكيل فرق العمل المشتركة من مختلف الأجهزة الأمنية من أجل تعزيز مراقبة الحدود؛ وتنظيم حملات جمع الأسلحة للتشجيع على تسليم الأسلحة بشكل طوعي ودون ذكر الهوية؛ وتنظيم

دورات التدريب المتخصصة في مجال التحقيق بقضايا الاتجار بالأسلحة النارية ومقاومة مرتكبيه، ودورات التدريب الموجهة لمتخذي القرارات الاستراتيجية بشأن مسائل الأسلحة النارية؛ والتعاون مع المجتمع المدني ومشاركة المجتمعات المحلية وبرامج التوعية المخصصة.

١٠- وأعرب متكلمون عن تزايد القلق بشأن الاتجاهات والتحديات الناشئة، بما في ذلك إعادة التشغيل غير المشروع للأسلحة النارية المعطلة، وتحويل الأسلحة المستخدمة في أغراض غير فتاكة إلى أسلحة نارية حقيقية، والتجميع غير المرخص لأسلحة نارية من أجزاء أسلحة ومكوناتها، واستخدام التكنولوجيات الحديثة في صنع الأسلحة النارية دون ترخيص. وشددوا على الحاجة إلى معالجة الثغرات القانونية التي تتيح تنفيذ هذا النوع من الأنشطة.

١١- وحدد عدة متكلمين الاحتياجات الفعلية لتعزيز الإجراءات المتخذة من جانب أصحاب المصلحة، ولا سيما في مجال التعاون الدولي والتعقب وتبادل المعلومات؛ ووسم الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها؛ واستخدام الأسلحة النارية المضبوطة كوسيلة للوصول إلى المراكز الاستراتيجية للمنظمات الإجرامية وكشفها وتعريتها؛ وضرورة أن تسعى البلدان المتلقية لطلبات التعقب إلى إجراء تحقيقات أكثر انتظاماً في عمليات الاتجار بالأسلحة النارية؛ وضرورة تعزيز القدرات على جمع وتحليل البيانات بشأن الأسلحة النارية.

١٢- وأعرب عدة متكلمين عن دعمهم لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبرنامج العالمي للأسلحة النارية التابع له. وأشاروا، على وجه الخصوص، إلى المساعدة التشريعية والتقنية التي يقدمانها والمتمثلة، على سبيل المثال، في المبادرة الجارية لجمع البيانات عن الأسلحة النارية، والتعاون بين المكتب وسائر الهيئات الدولية والإقليمية التي لها ولايات متصلة بالأسلحة النارية، ومساهمة المكتب الفنية في العمليات الحكومية الدولية الأخرى المتصلة بالأسلحة النارية. ووضح المتكلمون أمثلة ملموسة على التعاون في هذا الشأن.